

دروس في

# اصول الفقه

(تتمّة الدرس الثاني و العشرين)

## الخبر و الإنشاء

ذهب بعض علماء الاصول - كصاحب الكفاية - إلى أنّ الوضع في الخبر و الإنشاء هو مثل الوضع في الاسم و الحرف. و بعبارة اخرى ، كما ان الفرق بين الاسم و الحرف عنده بحسب مسلكه لم يكن الا من جهة الوضع مع كون الموضوع له و المستعمل فيه واحدا فيهما ، فيمكن أن يكون الفرق بين الجملة الخبرية و الجملة الانشائية أيضا كذلك. فيكون الموضوع له و المستعمل فيه فيهما أيضا واحدا ؛ لكنّ الفرق بينهما هو أنّ الوضع في الجملة الانشائية مشروط بارادة المعنى بنحو خاص ، وفي الجملة الخبرية بارادة المعنى بنحو آخر.

قال المحقق الخراساني في كتابه "الكفاية" :

"ثم لا يبعد أن يكون الاختلاف في الخبر و الانشاء أيضا كذلك ، فيكون الخبر موضوعا ليستعمل في حكاية ثبوت معناه في موطنه ، و الانشاء ليستعمل في قصد تحقّقه و ثبوته ، و إن اتفقا فيما استعملا فيه ، فتأمل".

و يقول المحقق التبريزي في شرح العبارة المذكورة :

"توضيح ذلك ان ثبوت النسبة في موطنها وانتفائها فيه على اختلاف أنحائها لها صور عند النفس ، ولو كانت تلك الصور متدلّية في طرفيها. مثلا نسبة المحمول الى الموضوع واقعها اتحادهما وجودا بنحو خاص ، او مفهوما ايضا، ونسبة المبدأ الى الفاعل عبارة عن قيام المبدأ به صدورا او حلولا او غيرهما، والصور في جميع ذلك هي الموضوع لها في الهيئات. وتلك الصور وان كان لها وجودات في افق النفس ، الا ان الهيئات لم توضع لتلك الوجودات بل وضعت لذواتها ، و اذا خاطب المتكلم شخصا بقوله : "اطلب منك ضرب زيد" بنحو الاخبار ، او "طلبت ضربه منك" ، و قال الاخر لمخاطبه "اضرب زيدا" انشاء ، فالكلامان مترادفان في المعنى ، وانما يختلفان في نحو ارادة ذلك المعنى ، فانه في الاخبار يقصد المتكلم الحكاية عن ثبوت المضمون في موطنه ، وفي الانشاء يقصد ان يثبت ذلك المضمون ويتحقق في موطنه".

و بناء على هذا ، لا فرق عند صاحب الكفاية بين أن تقول : "بعث داري بكذا" إخبارا ، و بين قولك : "بعث داري بكذا" إنشاء ، لأنّ الهيئة في كلا القولين قد استعملت في معنى واحد ، و هو ثبوت بيع الدار.

ثمّ أورد عليه بأنّه لو لم يكن فرق في ناحية المستعمل فيه والموضوع له في قوله : "اضرب زيدا" انشاء ، و "اطلب منك ضرب زيد" اخبارا ، لكان استعمال الاول في مورد الثاني صحيحا ، غاية الامر لا يكون الاستعمال على طبق الوضع ، فيحتاج الى القرينة.

## نظريّة المحقق الاصفهاني

ذهب المحقق الاصفهاني في كتابه "نهاية الدراية" إلى أنّ الامر في مثل قوله بعث داري من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء هو كما ذكره صاحب الكفاية ، من ان المستعمل فيه للهيئة نسبة بيع الدار الى المتكلم ، وهذه النسبة تكون لقصد الحكاية تارة ، ولقصد الانشاء اخرى ؛ واما في مثل قوله : "اضرب زيدا" و قوله : "أطلب منك ضرب زيد" مما لا اشتراك فيه بين الجملة الانشائية والجملة الخبرية لفظا وهيئة ، فلا يتم ذلك ، لان الاول موضوع للبعث الاعتباري لا بما هو هو ، بحيث يكون البعث ملحوظا بذاته ، بل بما هو نسبة بين المتكلم والمادة والمخاطب ، ولذا لا تكون لتلك النسبة واقعية لتطابقها او لاتطابقها.

ويتعبير آخر: كما انه اذا حرك شخص غيره نحو الفعل تحريكا خارجيا لا يكون ذلك التحريك الخارجي ملحوظا بذاته ، بل الملحوظ هو الفعل من المحرك ، كذلك في التحريك والبعث الانشائي الاعتباري يكون الملحوظ بالذات نفس المادة من المخاطب ، كما في قوله : "اضرب زيدا" ، و اما اذا قال : "ابعثك نحو ضرب زيد" او "احركك نحو ضرب زيد" او "اطلب منك ضرب زيد" إخبارا ، فليس الملحوظ بالذات ضرب زيد حتى يقال لافرق في المعنى بين الهيئة الانشائية والاخبارية ، لأن البعث معنى واحد، والتفاوت باللحاظ غير المقوم للمستعمل فيه ، بل مضمون الهيئة ومدلولها في موارد الاخبار نسبة نفس البعث الى المتكلم بنسبة صدورية ، وكم فرق بين النسبة البعثية وبين نسبة البعث.

## الملاحظة عليه

و لكن لاحظ عليه شيخنا الاستاذ بأنّ ما ذكره هو بيان للفرق بين الهيئة الداخلة على المادة المضاف اليها الطلب ، كما في قوله : "اضرب زيدا" ، و بين الهيئة الداخلة على مادة الطلب عند ارادة الحكاية عن نفس الطلب ، كقوله : "اطلب منك ضرب زيد" و انه يكون الطلب في الاول ملحوظا آلياً ، و في الثاني ملحوظا استقلالاً، وهذا الفرق مما لا بد منه على مسلكهم ، حيث ان استعمال الهيئة في الاول في الطلب لا يزيد على استعمال الحروف ، بخلاف قوله : "اطلب منك ضرب زيد" ، فان دلالة على الطلب بمادته و بمدخول الهيئة ، ومعنى الطلب فيه لا بد ان يكون ملحوظا بذاته ، كالمعنى الاسمي في استعمال سائر الاسماء ، الا ان هذا ليس فرقا بين الانشاء والاخبار ، فانه لو قصد من قوله "اطلب منك ضرب زيد" الانشاء لكان بين مدلوله و مدلول قوله "اضرب زيدا" ذلك الفرق ، بمعنى ان المنتسب الى المتكلم في الثاني هو الضرب بنسبة طلبية و بعثية ، وفي الاول المنسوب اليه طلب الضرب بنسبة قيامية ، وليس هذا محل الكلام ، و انما الكلام في المائر بين الانشاء و الاخبار و ان ذلك الميز داخل في المستعمل فيه والموضوع له ، او انه امر خارج عنهما و انه شرط للوضع في كل من الجملة الانشائية و الخبرية.

فتبيّن أنّ المحقق التبريزي يذهب إلى أنّ قولك : "بعث داري بكذا" في مقام الاخبار ، وقولك : "بعث داري بكذا" في مقام انشاء البيع لا يختلفان في المستعمل فيه ، بل المستعمل فيه في كلا المقامين هو صورة وقوع البيع خارجاً ، و لكن الغرض من إلقاء تلك الصورة الى ذهن المخاطب يختلف ، لأنّه في مقام الاخبار يكون

الغرض إفهام السامع الوقوع الخارجي ، مع قطع النظر عن هذا الاستعمال ، و أمّا في مقام الانشاء يكون الغرض من احضار صورة وقوع البيع تحقق ذي الصورة خارجا بذلك الاحضار بالتكلم أو أمثاله.

## اسماء الاشارة

ذهب بعض الاصوليين إلى أنّ الموضوع له و المستعمل فيه في أسماء الإشارة و الضمائر أيضا عامّ ، كما أنّ الوضع فيها عام ؛ و أمّا الخصوصية فهي ناشئة من الاشارة و التخاطب ، حيث ان الاشارة لا تكون الا الى الشخص ، و الخطاب لا يكون الا مع الشخص.

قال المحقق الخراساني في "كفاية الاصول" :

"ثم إنه قد انقدح مما حققناه ، أنه يمكن أن يقال : إن المستعمل فيه في مثل أسماء الاشارة و الضمائر أيضا عام ، و أن تشخصه إنما نشأ من قبل طور استعمالها ، حيث أن أسماء الاشارة وضعت ليشار بها إلى معانيها ، و كذا بعض الضمائر، و بعضها ليخاطب به المعنى، و الاشارة و التخاطب يستدعيان التشخص كما لا يخفى".

و بناء على هذا الرأي ، يكون لفظ "هذا" مثلا ، مرادفا للفظ "المفرد المذكّر" ، إلا أنّ الاختلاف بينهما هو بالوضع ، حيث ان لفظ "هذا" و ما يضاهيه موضوع لذلك المعنى العام على ان يشار اليه عند استعماله فيه بالاشارة الخارجية أو المعنوية. فالقيد مأخوذ في ناحية الوضع ، دون الموضوع له و المستعمل فيه.

## الاعتراض عليه

اعترض الآخرون على هذا الرأي بأنّ لفظ "هذا" لا يكون مرادفا للمفرد المذكّر المشار اليه. و حيث أنّ خصوصية الاشارة

مستفادة من اللفظ ، فيجب أن تكون داخلة في معناه ولو بنحو  
التقيد.

و على هذا الأساس ، يكون الوضع في تلك الاسماء عاما والموضوع  
له خاصا.

\*\*\*\*\*